"الأمناء" تنشر دراسة فيها مقترحات وحلول لمعالجة القطاع السمكي في الجنوب (3)

الثروة السمكية من المكونات الحية للبيئة البحرية وتشمل عددا كبيرا من مجموعات الحيوانات المائية المختلفة

ما طبيعة مهام واختصاصات القطاع السمكي؟

الأمناء قسم التقارير:

تنشر «الأمناء» في سلسلة من الحلقات دراسة لمقترحات وحلول لمعالجة القطاع السمكي في الجنوب العربي، والتي أعدها وكيل الثروة السمكية سابقا، متقاعد حاليا، المهندس علي عبده ناجي أحمد، والذي عمل في ذلك القطاع لأكثر من (38) عامًا، كما أنه خريج ماجستير وبكلاريوس في مجالي ترميم السفن وتكنولوجيا إنتاج السفن من المملكة المتحدة بريطانيا وروسيا الاتحادية حاليا والاتحاد السوفيتي سابقا.

وبعد أن تحدثنا في (الحلقة الثانية) ما حباه الله للجنوب بالبحر العربي وخليج عدن ومجموعة من الجزر الحيوية والهامة، وكيف يجب استغلال الثروة السمكية اقتصاديا، وماذا تريد الدولة من القطاع السمكي، نتحدث اليوم في (الحلقة الثالثة) عن مواضيع أخرى.

المحور الرابع: السمات والخصائص العامة للقطاع السمكي

إن السمات والخصائص الذي يتمتع ويتميز بها القطاع السمكي برمته تكمن أساسا من كونه متنوع المجالات والتخصصات والأنشطة، وهذا ما نلمسه حقيقة في الواقع العملي وينعكس مباشرة على الهيئات العامة للمصائد السمكية والوحدات الإنتاجية والأنشطة والقطاعات الأخرى العاملة والقائمة حاليا، أكانت إنتاجية، أو خدمية، أو صناعية، أو تسويقية، أو فنية، أو استثمارية، أو تعاونية، ناهيكم عن المجالات الأخرى الهامة ومنها المجال البحثي والإرشادي بكافة تخصصاته العلمية والتكاملية، الأمر الذي يتطلب ويستدعي التعاطي مع هذه الوقائع والحقائق بشفافية وبمنظور علمي وتنظيمي بحت ودقيق ومجرد لكي يتسنى لنا وضع قواعد إدارية وتنظيمية سليمة وذات منهجية علمية واضحة الرؤى والمعالم لبناء الهياكل الإدارية والتنظيمية المتجانسة والسلسة والمرونة في التعامل مع كافة القطاعات وعلى مستوى كافة المجالات والأصعدة وبما يعود وبالنتائج والفوائد الكبرى المرجوة والمنشودة وفي تحقيق الغايات والأهداف الآنية والمستقبلية بكل اقتدار ونجاح.

المحور الخامس: مفهوم وتعريف الثروة السمكية

وفي هذا السياق نود أن نشير هنا إلى مفهوم وتعريف الثروة السمكية، وهي أن الثروة السمكية هي أحد المكونات الحية للبيئة البحرية وتشمل الثروة السمكية عدداً كبيراً من مجموعات الحيوانات المائية المختلفة وعدداً كبيراً من الأنواع في كل مجموعة وتمتاز البيئة البحرية مثل البيئات الأخرى بوجود أنواع من التوازن بين كل مكونات البيئة.

وفي هذا السياق نستطيع القول إن غالباً ما يرتبط الحديث عن البيئة البحرية بالحديث عن الثروة السمكية والعكس صحيح وبالتالي يمكن أن نفسر ذلك من خلال أهمية الثروة السمكية كواحدة من أهم المكونات الحية للبيئة البحرية.

والثروة السمكية هي لفظ عام وكلفة تشمل أكثر مجموعة من المجموعات الحيوانية، بهذه الثروة تشمل الأسماك بأنواعها المختلفة والرخويات بأنواعها المختلفة وغيرها من الحيوانات المائية الأخرى.

كما أن الثروة السمكية - كما نطلق عليها - تنتشر في مناطق مختلفة في المياه البحرية فهناك أسماك تعيش في القاع وأسماك تعيش في الطبقة السطحية ونوع ثان يعيش في المياه المتوسطية، وعليه وطبقا للبيئة البحرية التي تتواجد فيها الثروة السمكية أكانت في البحار أو المحيطات بما فيها المناطق الساحلية وحيث إن لهذه البحار والمحيطات خصائص طبيعية وكيميائية مختلفة والتي تؤثر على حجم التركيبة الكلية والحيوية للثروة السمكية الموجودة فيها.

وانطلاقاً من ذلك فإن الثروة السمكية تعتبر هي إحدى الثروات المائية الحية وهي من المصادر الطبيعية المتجددة والتي لها القدرة على تجديد نفسها عاماً بعد عام من خلال عمليات التكاثر الطبيعية ونظراً لما تتسم به الثروة السمكية من خاصية حيوية ومتميزة ولذلك فقد أكسبها أهمية بالغة ومتفاوتة بين البلدان المختلفة.

وتعتبر الثروة السمكية بالجنوب من أهم المصادر الحية المتوفرة في مياهنا الإقليمية والمنطقة الاقتصادية الخالصة لكونها تعتبر مصدراً مهماً للغذاء والبروتين والعاملين في مهنة الصيد والمهن الأخرى المرتبطة بها هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فقد أصبحت هذه الثروة وبحق تشكل أحد أهم المرتكزات والروافد الاقتصادية في دعم الاقتصاد الوطني لبلدنا.

المحور السادس: طبيعة مهام واختصاصات القطاع السمكي

إن استغلال الثروة السمكية لها أبعادها وخصوصياتها، وذلك من حيث الطرق والوسائل ونوعيتها وتقنياتها الفنية والتكنولوجية الحديثة والمتطورة في مجال صيد الأسماك والمنتجات السمكية والبحرية الأخرى وبكافة أنواعها ومجالاتها وتخصصاتها وأشكالها وأنماطها المختلفة والمشروعة، حيث إنه لا بد من الدولة - متمثلة بوزارة الثروة السمكية - من بناء أسس متينة في إدارة الموارد السمكية، حيث إن بناء أسس منهجية وعلمية مدروسة بدقة بهدف الاستغلال الاقتصادي والفني الأمثل لهذه الثروة وفي نفس الوقت

كيف يمكن لوزارة الثروة السمكية إدارة وتنظيم الموارد السمكية؟

الحفاظ عليها ومخزونها من العبث والاستغلال الجائر لها والحفاظ عليها لتظل الثروة المتجددة والتي لا تنضب لكي يستفاد منها الأجيال القادمة ومن هذا تبرز الأهمية البالغة للإدارة الفاعلة والرشيدة للموارد السمكية وذلك من حيث الأداء والتنظيم والبنيان التنظيمي والهيكلي والتطور المعرفي والتشريعات والقوانين واللوائح التي من شأنها أن تساعد على الحفاظ على الثروة السمكية واستغلالها بصورة اقتصادية وعقلانية مثلى، ناهيك إلى المساهمة الفاعلة والمدروسة بين العرض والطلب في محزونات الأسماك والأحياء البحرية الطبيعية من جهة ومن جهة أخرى تحقيق المنافع الاقتصادية والاجتماعية المرجوة للدولة.

وعليه ومن أجل الوصول إلى نتائج فاعلة ومنهجية ومدروسة علمياً ينبغي من معرفة الحقائق التالية:

أولا: إن القطاع السمكي هو جهة إشرافية ورقابية على الهيئات العامة والمرافق والفروع والمراكز التابعة مباشرة أو كانت غير مباشرة لكون بعضها مستقلا ماليا وإداريا، كما يقع من ضمن مهام واختصاصات وزارة الثرة السمكية إضافة لعالية وطبيعة وخصوصية عملها ونشاطها تكمن في سن التشريعات والقوانين والنظم واللوائح النافذة من أجل إدارة وتنظيم نشاطها العام في إطارها أو في نطاق الهيئات والمرافق التابعة لها أو الشركات المختلطة والخاصة والجهات ذات العلاقة والمشتغلين في مجال الثروة السمكية وبأنماطه وأشكاله بشكل عام وكذا الرقابة الفعلية والمباشرة على مكوناتها المختلفة ومنها الإنتاجية والصناعية والخدمية وغيرها.

ثانيا: إن القطاع السمكي إلى جانب المهام والأهداف المبينة والواردة في الفقرة (1) تقوم وزارة الثروة السمكية في مقام مكوناتها الصناعية والإنتاجية والخدمية أي بمعنى آخر أن تمارس الجوانب الإشرافية والرقابية وسن التشريعات والقوانين واللوائح النافذة جنبا إلى جنب إلى الأهداف والمهام والاختصاصات الصناعية والإنتاجية والخدمية والاستثمارية وغيرها من العمليات السمكية الأخرى ومن أهما عمليات الصيد البحري التقليدي والتجاري (الصناعي) وعلى ضوء هذه البوتقة من الأهداف والمهام والاختصاصات التي ستقع أو ستناط بوزارة الثروة السمكية فما من شك سوف نتوصل بالفعل إلى حقيقة تحديد البناء التنظيمي والهيكلي للقطاع السمكي برمته وبحيث يستطيع عمليا من ممارسة مهامه بكل نجاح وازدهار.

المحور السابع: إدارة وتنظيم الموارد السمكية

كيف يمكن لوزارة الثروة السمكية إدارة وتنظيم الموارد السمكية؟

إن الإدارة الفاعلة للموارد السمكية ونتائجها في تنفيذ أهداف تنمية قطاع الثروة تكمن أساساً في أثرها في تحقيق منافع اقتصادية على مستوى الاقتصاد الوطني بشكل عام، إلا أن النجاح الحقيقي والأكيد لهذه المسألة أو المنظومة المتكاملة بكل محاورها والمتمثلة في الأبحاث والدراسات السمكية والإرشاد السمكي وتطوير الاصطياد التقليدي والاصطياد التجاري (الصناعي) وتحديث البنية الأساسية لتنمية قطاع الثروة السمكية وتحديث مرافقة وأولوياته وآلياته المختلفة مرهون أساساً في تحقيق العديد من العوامل والمقومات والشروط والأهداف والتي ينبغي أن تراعي وتستوعب كافة مجريات التغير والتقدم والتطور العلمي والفني والتكنولوجي الخارجي في هذا المضمار. كما أن الضعف في إدارة الموارد السمكية ومراقبتها وآلية حماية الثروة السمكية والبيئة البحرية وعدم إيجاد التوازن بين الاصطياد التجاري (الصناعي) والاصطياد التقليدي له تبعاته وآثاره وانعكاساته السلبية والخطيرة بالنهوض بالإدارة الفاعلة للموارد السمكية في تحقيق الأهداف والغايات المستهدفة في إدارة وتنمية هذه الموارد في إطار الاستراتيجية العامة لتنمية وتطوير وحماية قطاع الثروة السمكية وبالتالي فإن التحديات والمهام الأساسية الماثلة أمام قطاع الثروة السمكية تتمحور في التصدي لها ومواجهتها من أجل الوصول إلى الغايات والنتائج المرجوة.

مما لا شك فيه فإن الإدارة الفاعلة للموارد السمكية لبلدنا في تنفيذ أهداف تنمية قطاع الثروة السمكية تكمن أساساً في تحقيق منافع اقتصادية واجتماعية على مستوى الاقتصاد الوطني بشكل عام وأن النجاح الحقيقي والأكيد لهذه المسألة أو المنظومة المتكاملة بكل محاورها لم يتأتى إلا من خلال تحقيق العديد من القضايا الأساسية والهامة لنشاط القطاع السمكي والتي يمكن أن نوجز أهما في الجوانب الرئيسية التالية:

البناء الهيكلي والتنظيمي والإداري للقطاع السمكي كوزارة أولاً ومن تم مكوناتها الصناعية والإنتاجية والخدمية ثانياً.

الأبحاث العلمية والدراسات السمكية والإرشاد السمكي.

كيفية إدارة وتنظيم وتطوير الاصطياد التقليدي وما يترتب عن ذلك من تشريعات وقوانين وأسس ولوائح وبنية أساسية لمراكز المزاد العلني والحراج والموانئ السمكية وغيرها.

كيفية إدارة وتنظيم وترشيد واستغلال والحفاظ على الثروة السمكية من خلال الاصطياد الساحلي والتجاري والصناعي وتحديث وتطوير وبناء البنية الأساسية لتنمية القطاع السمكي كالموانئ والثلاجات ومعامل التحضير والتجميد والتسويق والتصدير المحلي والخارجي ناهيك إلى تطوير وتفعيل وتقوية دور الرقابة والتفتيش البحري.

كيفية إدارة وتنظيم الصناعات السمكية الحكومية والخاصة والمشتركة وبما يحقق الغايات والأهداف المطلوبة لها من حيث العرض والطلب والمنافع الاقتصادية والاجتماعية.

كيفية إدارة وتنظيم مجال الاستثمارات في كافة مناحي الثروة السمكية وتوجه القطاع المشترك المختلط والخاص والحكومي وبما يلبي سياسات الدولة والوزارة في مجال الاستثمارات السمكية وليس كما تحدده الجهات المعنية في الاستثمار بل على العكس فعلى الدولة ممثلة بوزارة الثروة السمكية والتي بدوره ينبغي عليها أن تقوم بتقديم الدراسات والبحوث العلمية للجدوى الاقتصادية والفنية للمشروعات السمكية المطلوب تنفيذها وبالتالي توجيه المعنيين من المستمرين في هذا الاتجاه وبما يخدم السياسات والمنافع الاقتصادية والاجتماعية للدولة وللمستثمر بحد سواء.